

زاد المستقنع (29) | تابع شروط البيع | شرح د. عبد الحكيم

الجلان

عبدالكريم الخضير

الحمد لله رب العالمين. وشهاد ان لا اله الا الله الملك الحق المبين وشهاد ان محمدا عبده ورسوله والنبي الامين صلى الله عليه وعلى الله واصحابه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين. اما بعد - 00:00:00

اسأل الله جل وعلا ان يديم علينا وعليكم توفيقه وان يمدنا بعونه وان يبلغنا طاعته ان ربنا سود كريم. كما ابتدأنا اه في بابه فيها وفي كتاب الزاد ما يتعلق بكتاب البيوع - 00:00:20

واستفخنا المساء الى اه في هذا الباب. فاسأل الله جل وعلا التوفيق والاعانة. ونكتمل ونكمي ابتدأناه من احكام في هذه اه او في اه ما ذكره المؤلف رحمة الله تعالى من مسائل الصيغ - 00:00:40

شروط البيع. نعم. بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اللهم اغفر لنا يا رب العالمين وهي صيغة نعم يقول المؤلف رحمة الله تعالى وينعقد بايجاب وقبول وذكرنا معنى الايجاب ومعنى القبول والترتيب بين الايجاب - 00:01:00

سوى القبول ومتى يصح القبول متقدما على الايجاب؟ وما الذي آآ او معنى ذلك؟ واصل هذا في ادلة في الشرق ثم ذكر المؤلف رحمة الله تعالى قوله ومتغاخيا عنه في مجلسه. يعني انه - 00:01:40

صحة الايجاب والقبول متعلقة بكونهما متعاقبين. كما انه يصح ولو جرى بينهما شيء من التراخي وعدم التعاقب بشرط ان لا يكون الا يكون جرى ما يقطعه وذلك اتنا او اه لما لو ان سائلنا سأله فقال من اين لكم - 00:02:00

صراط هذا الشرط وهو عدم ورود القاطع عليه. مع انه صدق عليه وجود ايجاب ووجود قبول وذلك كاف في انعقاد البيع وحصول المقصود. فنقول ان اشتراط ذلك لابد منه لا محالة. وانه لا يتصور القول بخلافه. وذلك اتنا لو كنا من ان البيع يصير - 00:02:34 احوا بایجاب وقبول مطلقة دون ما تقييد لافضى ذلك الى افساد الناس كلهم وذلك لو ان شخصا قال بعترك هذه السيارة ولم يجب القابل بنفي ولا بایجاب. لا بقبول ولا برد. ثم بعد سنتين قال قبلت. وكان - 00:03:04

هذا قد تصرف في سلطته. فإذا قلنا من ان ذلك يصح فانه لا ينفك ان تكون كل سلع الناس قد عليها شيء من هذه اه التنازعات. فيرد القبول على الموضع اكثر من مرة - 00:03:38

ويكون بعضها متقدما على بعض. فلذلك لابد من حد يحده. لابد له من حد يحده. فنظر في ذلك فروي ان المجلس هو الفيصل. وابان عن هذا ما جاء عن الصحابة - 00:03:58

وجاء ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم اشارة عليه ولا يحل له ان يترك ان يخرج حتى او لئلا يستقileه اللفظ وان يفارقه خشية ان ان يستقileه. فدل اذا على ان المفارقة هي الحد في ذلك. فما - 00:04:18

كان شأنه او حصلت فيه المفارقة والمباعدة فانه تحصل به الانقطاع. وفسر ذلك فعل ابن عمر حينما كان يمشي بعض خطوات للدالة على المفارقates. لكن لقائنا ان يقول فمن اين لكم التحدث بالاشتغال في ذلك - 00:04:47

كالمجلس فان نقول انه لما كان في المفارقة مفارقة ان مفارقة مفارقة حسية فالحق ما يشابهها وهي المفارقة المعنوية. وذلك بان يترك ما يتعلق بالكلام في ذلك العقد والحديث عنه فذلك دال على انها خرجا من عهدهما والكلام عليه. فكان كما لو اترقا بابدانهما -

فكان كما لو افترقا بابد انهم. قيل هنا بصحة التراقي لانه ولا بد من ذلك لابد من ذلك فان الناس في العقود لا بد ان يكون لهم شيء من الروعة يحتجون فيه الى - 00:05:37

معاني النظر والتراوي فإذا قال القائل بعترك فانه مهما كان قد استحضر من ارادة ذلك المبيع والثقة به فانه ربما يندرج في ذهنه اشياء فاحتاج الى وقت فلذلك صح مع التراخي فقيل بالتراخي - 00:05:57 الذي لا يحصل معه اه فساد على واحد منها. فصح متراخيما بما لا يتعلّق في مفسدة على واحد منها فإذا تفرق بابد انهم او تفرقا حكما آآ بنحو كلامهما ونحوه آآ - 00:06:17

انقطع الایجاد القبول عن الایجاد ولم يترتب عليه حكمه والا صحتنا البيع في تلك الحال. يعني والا يكن بينهما افتراق حسي ولا حكمي فان الاجابة فان القبول يصح بعد ذلك الایجاد ولو كان فيه شيء من التراخي فيتعلق به حكم - 00:06:37 صحة البيع. فيقول المؤلف رحمة الله وهي الصيغة القولية. يعني اللفظ الذي ينعقد به الایجاد والقبول باللفظ والقول آآ وهي ما ذكره المؤلف هنا نعم قال وبمعاطاة وهي الفعلية. وهذه بيان للصيغة الاخرى التي ينعقد بها البيع - 00:06:57 فينعقد بالفعل كما ينعقد بالقول. فلو تجرد عن القول وجرى فيه فعل مجرد فان ان البيع في تلك الحال يصح به. اذا كان محصلا للمقصود الذي لاجله شرعت او اه اعتبرت نقول اعتبرت اصح من شرعت الذي لاجله اعتبرت - 00:07:27 الصيغة القولية وهي تحصيل الرضا من المتعاقدين. فيقولون بان انه يحصل بالصيغة الفعلية الصيغة الفعلية ذكرها اه هابئا يحصل منها المعاطاة بدون لفظ او بلفظ من احدهما. او بلفظ من احدهما فانها داخلة في الصيغة الفعلية. فلو ان - 00:07:57 ان واحدا منهما نعم جاء ووضع ريالا واخذ الخبز فاخذ منه الريال فتكل ايش؟ صيغة فعلية ولو قال بكم هذا؟ فقال بريال فاعطاه الريال واخذ. فهنا حصل قبول او لم يحصل؟ لم يحصل - 00:08:27 او قال بعترك هذا بريال فاخذ واعطاه الريال فان هذا لم يحصل فيه قبول. فهنا ان نقول هذه الصيغة صيغة قولية او صيغة فعلية او مركبة منهاها وش تقول يا شيخ - 00:08:47

ليش فإذا كان يعتبر هو انا اشرت لها في اول الكلام بس انتوا يمكن عاد ما ما وثقتها بها او حصل عندكم اشكال. هي في الحقيقة هل نقول هي صيغة قولية - 00:09:10 هي ليست صيغة قولية. فإذا لم تكن صيغة فاذا لم تكن صيغة قولية فهي فعلية. فبناء على ذلك كانه كما قال انه انما جرى منه فعل. فغلب فيها جانب الفعل والامر في هذا يسير انه اصطلاح. لأن لا يمكن ان نقول اذا قال بعترك اخذ بدون ان يعطيني قل هذه - 00:09:32

صيغة قولية لان الصيغة القولية لا بد فيها من ايجاب وقبول. فإذا فلذلك لم يكن لنا الا ان نقلها الى الصيغة الفعلية الى الصيغة الفعلية. فإذا سوا وجد الفعل منهمما بدون قول. كان اخذ واعطى اوجد من - 00:09:52 احدهما فعل ومن اخر قول آآ سواء القابل او الموجب فانه في كل هذه الاحوال تعتبرها صيغة فعلية صيغة في اه فعلية فيصبح بها الفعل. اه فيصبح بها البيع. اه ما دليلهم في صحة البيع - 00:10:12

في تلك الحال من جهة الاذى فانهم يقولون انه يعاتن كثيرا حصلت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن اه او ينقل فيه صيغة محددة. وكان الصحابة يتباينون بالفعل فهذا يعطي وذاك يأخذ بدون ان - 00:10:32 ان يوجب او يوجب احدهم او يقبل الاخر فيصح البيع. ولم يقل من ان ذلك جرى عليه شيء من الاعتراض ثم من جهة اخرى ان المقصود هو الدلالة على على رضا كل واحد من المتعاقدين - 00:10:52

اه بمثل هذه الحال او بمثل هذه الافعال يعلم تحصيل ذلك. فان شخصا تعطيه المال فياخذه ويعطيك الساعة دال على رضاه وموافقتها على ادغام ذلك العقد واجراء ذلك البيع. واضح - 00:11:12 نعم. اه قبل ان ننتقل الى التفاصي فنقول ان صحة الصيغة الفعلية مطلقة يستوي فيها الشيء القليل والكثير لانها دالة على الرضا.

وان كان بعض اهل العلم يصححها في القليل دون الكثير. باعتبار انها هي التي - [00:11:32](#)

آ يعني آ يمكن تحصيل الصيغة فيها. لكن نقول ان الحكم في ذلك واحد وهي الدلالة على الرضا. وان كانت من جهة الواقع ان الصيغة الفعلية تكون في الاشياء المعلومة والأشياء اليسيرة هذا على جهة الغلبة لكنها ليس - [00:12:02](#)

ضرورة ان تكون اه حاصلة من كل اه وجه. فبناء عليه اه فانها تكون في الاشياء الكثيرة كالقليلة. فلو ان شخصا وضع على عقار من عقاراته مبلغ اه بمبلغ كذا. من اراده فليأخذ بمبلغ كذا. فاتى ات وادفع - [00:12:22](#)

المبلغ بدون ان يتكلم معه فاننا نصح العقد فيها لانه لما صحت في القليل صحت في الكثير باعتبار ان انه عقد واحد وان المقصود تحصيل الرضا وهو حاصل في كلا في كلا الامر في الحقيقة وفي - [00:12:42](#)

الجليل نعم. اه ثم قال المؤلف رحمه الله ويشرط التراضي منهم. هذا شروع من المؤلف في اعطي البيع والشروط كما ذكر آ اهل [الاصول 00:13:02](#) ان تعريف الشرط هو ما يلزم من عدمه العدم

ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. فيلزم من عدم التغاضي عدم البيع ووجود التغاضي ليس بلازم ان يصح معه البيع لانعدام شرط اخر لانعدام شرط اخر او وجود مانع من موافع البيع. فاذا اه هذا هو الشرط. فالتجاهلي معتبر بين - [00:13:22](#)

المتعاقدين او المتباعين. والدليل على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما البيع عن تراب بما يستحل احدكم مال اخيه ولو [كان قضيابا من اغاك 00:13:52](#) الا بطريق بنفس منه فدل على انه لا يحصل انتقال ومواهنة الا بحصوله

طول الرضا من كل واحد منها باعتبار التجاهلي ظاهر والاختلاف فيه من جهة ادلة في الشارع وقول اهل العلم في [ان العقود مبناتها على ذلك. ثم قال المؤلف رحمه الله فلا 00:14:22](#)

يصح من مكره بلا حق. فالمرتكب ضد الراضي. فلا يصح عقل خذه فلا يصح عقده. لماذا؟ لانه انتفى شرط من شروط البيع. وهو حصول [الرضا لما تسلط عليه والاجاء الى البيع جاء. والاجاء الى البيع جاء 00:14:48](#)

ولما قيل بعدم صحة بيع المكره لرجوعه الى هذا الاصل كما قال القائل والخطأ والاكراه والنسيان اسقطه معبودنا الرحمن فلا تتعلق به اثار ولا يبني عليه حكم آ اذا حصل الامر - [00:15:16](#)

في حال الارکاه. استثنى من ذلك اهل العلم ان يكون الارکاه بحق. كما لو اكره القاضي او الحاكم شخصا على بيع ماله لتوفيقه دينه. [فانه في هذه الحال يعتبر بيعا صحيحا. لماذا 00:15:39](#)

مع انه فقد فيه ذلك اه الشرط وهو شرط الرضا لانه وان فقد فيه الشرط الا انه اه اكرام بحق فيكون بناء على ذلك او يصح فيه [البيع. ولذا باع النبي صلى الله عليه وسلم على جابر لما 00:15:59](#)

حجر علي لكترة غرمائه وزع المال بينهم. فدل على انه من كان عليه دين او سوى ذلك من من حق آ فان للحاكم ان يبيع عليه ماله [ولم ولو لم يحصل منه آ طيب الناس 00:16:19](#)

وتمام الرضا. في هذا يتكلم الفقهاء على بيع المضطر هل يصح او لا يصح اذا كان آ المضطر مثلا آ من طلب عليه مال فباع له [سلعة او دارا 00:16:39](#)

اه او سيارة لاعادة التوفيقية. فهل يكون البيع في تلك الحال صحيحا وش يقول الحنابلة في الروض ومن كره على على وزن مال كره [الشراء وصح البيع ايش معنى على وزن مال 00:17:00](#)

معنا على وزن مال يعني ان آ يدفع لهم مالا. لأن المال موزون فيما مضى. فيزن لهم مثلا الفقر الفضة او الذهب او نحوها. فهنا تعلق به حكم هذا المال. وهو ليس عنده هذا المال. فاحتاج الى ان يبيع سلعة فيزن له - [00:17:37](#)

هم هذا الذهب او هذه الفضة ويسلمها لهم. فيقول الفقهاء في هذه الحال من انه يكره البيع ويصح لانه ان يكره الشراء ويصح. لانه [يقولون وربما جره ذلك الى نقص الثمن. ولعدم تمام رضاه ببيع تلك 00:17:57](#)

السلعة لكنه في هذه الحالة لا يعتبر مكرها لا يعتبر انه مكرها في بيع السلعة وانما يصح في حقه نقاء يقال هنا من انه يحتاج الى [بيعها. يحتاج لبيعها. فبناء على ذلك يصح البيع. ولهذا ابن تيمية رحمه الله تعالى 00:18:17](#)

الا قال من انه ايش؟ في مثل هذه الحال يندب الشراء منه لماذا؟ لأن لا تتفاقم عليه الحاجة لو قلنا بالكرامة وهذا امتنع من الشراء وهذا امتنع من الشراء لانه نزلت ثمن السلعة فاحتاج الى وزن المال وذهب عليه بعض - [00:18:37](#)

ثمن سلعته لصدود الناس عنها. فلاجل ذلك قال بعد القراءة في تلك الحال. يذكرون مسألة بيع التلحة لانه لم يتحقق فيها آآ البيع وانما فيها البيع صوريا بيع التلحة لمن يعني خاف على ماله - [00:19:00](#)

مثلا يتسلط عليه شخص يعرف انه ما يستطيع عبده لقوة سلطانه او لبطشه او لغير ذلك. آآ بييعه من شخص لا يستطيع ان يتسلط عليه وهذا البيع يكون ايش صوريا فما الحكم في هذه الحال - [00:19:21](#)

ما ينعقد لانه يقولون كما لا يصح بيع الهازل فان هذا من باب اولى الا يصح بييعه. من باب اولى الا يصح بييعه فيدرجونها تحت هذه المسألة ويذكرون مسائل كثيرة اه منها بيع الامانة لكن بيع الامانة يقال بحرمة من جهة اخرى - [00:19:46](#)

بيع الامانة يعني ان شخصا مثلا افترض من شخص مئة الف يقول اخشى الا يسدد فيقول يعني سيارتكم بمئة الف ولو سواء كان ثمنها مئة الف او وقل وقته فيجعلها عنده. يقول حتى اذا ردت المبلغ اعطيتك سيارتكم - [00:20:10](#)

سيقولون هذه لا تصح لانها ايش؟ حقيقتها الربا المحض لانه كانه اعطي هذه السيارة ليتنتفع بها مقابل مقابل ايش؟ مقابل القرن هذه يعني هي قد تكون صورتها صورة رهن لكنه مشوب فينص الحنابلة رحمة الله جمع من الفقهاء على المنع منها - [00:20:35](#)

انها لها مأخذ اخر في المنع منها وذكر حرمتها. نعم وهل يكون قال وان يكون العاقد جائز التصرف هذا هو الشرط الثاني فلو كان غير جائز التصرف في ان كان صغيرا او سفيها يعني محجورا عليه لا يجوز تصرفه - [00:21:03](#)

او كان مجنونا او سكران او من في حكمه كالمنبه بلسان ونحوه كما ينص الفقهاء يعني الذي يذهب بعض عقله ففي هذه الاحوال كلها لا يكون جائز التصرف لانه لا يحسن البيع والشراء. فيظن ان يكون عليه في مثل هذا الغبن. فبناء عليه لا - [00:21:31](#)

تصرفه بييعا ولا شراء. فلو ان شخص باع من شخص صغير شيئا او اشتري منه شيئا فان الاصل عدم صحة بييعه عدم صحة بييعه. وكذلك لو اشتري من رجل سكران. فانا نقول حتى - [00:21:58](#)

ولو كان عاصيا بسكره فان ذلك لا يعني نفاذ تصرفه. لان هذا له آآ جهة وله عقوبة وهذا له اعتبار وله شروط فلم تنطبق شروطه عليه فبناء على ذلك لا يصح البيع في هذه الحال في مثل هذه - [00:22:18](#)

في الحال فلا بد اذا من ان يكون جائز التصرف. جائز التصرف فالمحنون ومن في حكمهم لا يتصح تعاملاتهم لا تصح تعاملاتهم. اه لقائنا ان يقول اه فما بال الصغير في - [00:22:38](#)

بعض الفقهاء وان كان يعني خلاف الرواية المشهورة آآ المشهور بالمذاهب انهم يقولون الا ان يؤذن له اذا اذن له صح. وبناء على كلامهم فانه يستوي في ذلك الشيء الحقير والشيء الكبير - [00:22:58](#)

والجليل ما دام انه اذن له. ويستدلون في هذا بان الله جل وعلا قال وابتلوا اليتامي حتى اذا ابلغ النكاح فان انت لهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم. فقالوا بان هذا دليل على انهم يوكل اليهم ذلك - [00:23:24](#)

يصح ذلك التعامل لان الابتلاء وهو الاختبار لا يحصل الا ان يجرروا مثل تلك العيوب عقود وان كان من جهة النظر والاصل انه آآ ان هذا ليس بجاز التصرف فلا يصح تصرفه - [00:23:46](#)

حتى ولو حتى ولو استدلوا بالایة. لان الایة عند قول جمع من اهل العلم لا تدل على اثراء البيع وانما الاختبار يكون بدون ذلك. فانه يكون بمقومات البيع. وابتلوا يقول له شف خلنا نشوف هو بييع السيارة ولا لا - [00:24:06](#)

ووالده بازائه. فيينظر ان كان قد آآ اجري ذلك البيع لا يعني نقول والدة اولية لانها في اليتامي فنقول هنا في مثل هذه الحال ان اجرى بييعا صحيحا امضاه والا فلا. لكنه لا ينعقد بذلك - [00:24:26](#)

والاجل هذا اه يعني او لان لا ينفك حتى ولو كنا بالاذن من حصول الغبتيين في كثير من الاحوال لذلك كان المنع من هذا اقرب وليس ثم دليل يدل على ذلك وما استدل به من الایة يمكن حمله على ما - [00:24:46](#)

ذكرنا فلا يكون لهم متمسك. فلا يبقى الا صحة ذلك فيما اذن له حيث يمكن او يحتاج اليه من الاشياء الييسيرة وما في حكمها. في

الاشياء الييسيرة وما في حكمها مما تعارف الناس على ثمنه ومما لا - 00:25:07

يختلف الناس فيه وهم يتسامحون في الزيادة والنقص اليسير فيه فيصح في مثل هذا وربما يستدل في هذا بفعل أبي الدرداء حينما اه اشتري من غلام اه عصفروا واطلق اه فدل هذا على ان الاشياء الييسيرة ينفذ فيها التصرف - 00:25:27

مع الصغير وهذا اه اليق. يعني اجرى على القواعد واسلم من وجود الاختلافات. وان كان مشروع المذهب هو تعليقه بالاذن بناء على الآية. لكن الرواية الثانية لا يصح الا في الاشياء الييسيرة او الحقيقة فيصحونه. وان كان مقتضى الرواية - 00:25:47
الثانية انه يصحونه عند الاذن. لكن نقول ان ما دام ان الصغير صغير فان الظن انه لا ينفك الاذن له من لوجود اشياء آآ اشكالات كثيرة في آآ عقوده. خاصة مع كثرة العقود - 00:26:07

تعقدها وضعف امانات الناس ونحو ذلك. فلم يبقى الا انه لا يؤذن له لانه لا يصح بيعه وما يجري منه انما هو مقدمات البيع فاذا وثق عليه او اه من يلي امره بحسن تصرفه امراه والا فلا - 00:26:27

نعم ولا يختص او ينفرد بذلك نعم كما ذكرنا هنا من ان المؤلف قال كفالة يصح تصرف صبي وسفيه بغير اذنولي. ومثل ذلك السفيه وهو الذي حجر عليه لسفهه. يعني لانه لا يحسنه التصرف في - 00:26:47

وهل حتى ولو كان كبيرا فانه لا يصح تصرفه فبناء على ذلك لو باع او اشتري فنقول من ان ذلك البيع غير صحيح لانه ليس بجاهز التصرف. فانحل شرط من شروط صحة البيع وهو كونه من غير جائز التصرف. وسيأتي ما يتعلق - 00:27:12

باحكام السفيه ما يلحق بي من تصرفات جاهزة في ذمته او تصرفات في آآ عيان ونحوها والعقود والتفريق في تلك المسائل وتفصيل اه تلك ذلك في باب الحجر وسيأتي باذن الله جل وعلا نعم - 00:27:32

وان تكون ان هنا يقول المؤلف رحمة الله وان تكون العين واحدة النفع من غير حاجة. يعني المقصود بالعين هنا هو مطلق المال كما ذكرنا. فيشمل ما كان في الذمة وما كان - 00:27:52

نعنيها فهنا اذا المقصود آآ ان هذا هو الشرط الثالث من شروط البيع فبكل التراضي وذكر كون العاقل جائزة تصرف وثالث ان تكون العين مباحة النفع. وقبل ان نأتي على - 00:28:32

ما يتعلق بهذا الشهر فان ذكر المؤلف رحمة الله تعالى في قوله ان الكلب والاحشرات والمصحف والميمية والسجين ليس بمناسبة فانه ادخل الكلام على المصحف اه بين هذه الاشياء التي فيها شيء من اه الحقاره ونحوها فلو انه - 00:28:52

وافגד او قدمه ونحو ذلك لكان اولى آآ تنزيتها وترفيتها لكتاب الله جل على وان كان يعني هذا غير مقصود وانما اشتراكتها في عدم صحة البيع لكنها آآ يعني ملاحظة - 00:29:12

حتى في ايسر الامور مطلوب شرعا وجاء ما يدل عليه في اه الادلة فكان اه او كان ذلك سنة ينبغي ان تطلب. اما قول المؤلف رحمة الله تعالى ان تكون العين مباحة - 00:29:32

نعني من غير حاجة. وهنا اه باب الحنابلة رحمة الله في هذا الشرط او صيدهم من بعض الفقهاء الذين اشترطوا في العين ان تكون طاهرة. فظاهر كلام الحنابلة هنا انهم لم يشترطوا الطهارة. انهم لم يشترطوا الطهارة - 00:29:52

فاباحوا آآ البيع العين حتى ولو كانت غير طاهرة. ولذا قال ان تكون العين مباحة النفع ولم يقولوا ان تكون طاهرة ان تكون طاهرة. نعم. فما دام ان لها نفعا آآ - 00:30:12

مباحا فانه يصح بيعها وشرائها من غير حاجة. اما لو كانت فتباح الا على وجه الحاجة فانه يقولون من انه لا يصح بيعها. اه وهنا اراد ما يتعلق بالميمية ان الميمية تباح للحاجة. لكن هل يصح بيعها؟ لا يصح بيعها. اه الخمرة يجوز استعمالها لدفع غصة - 00:30:32

ونحوها هل يجوز بيعها؟ لا يلحقون بمثل ذلك الكلب يجوز لحاجة اقتناوه الا كالبماشية او صيدليس كذلك؟ ومع ذلك فانه لا يجوز بيعه ان جواز استعماله واقتناه هنا انما هو على وجه الحاجة. فلا جعل ذلك هنا اشترط الفقهاء في العين ان تكون مباحة النفع - 00:31:02

من غير حاجة من اين له جعل مباحة العين آآ او مباحة النفع مطلقا فيستوي في ذلك ما كان طاهرا وما كان نجسا ايش؟ اباحة بيع

الحمر والبغال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. فانهم لم يزالوا - 00:31:26

تباعون بها مع ان فقهاء الحنابلة يحكمون بنجاستها كما مرتنا في باب ازالة النجاسة والكلام على هذه البهائم وعلى اثارها والسباع ونحوها. نعم. فمع قول من قالوا بصحة بيعها - 00:31:46

كأنها مباحة النفع فيتعلق بها نفع للناس فكانت الحاجة في جواز التعاوظ فيها والبيع والشراء لها هنا قال كالبغل والحمار. دود القرز وبزره. اه دود القرز من الحشرات لكنها لما كانت - 00:32:06

حشرة لها نفع وهو ما يكون من اه من اه ومن ما تخرجه من هذا ايش؟ اه من هذا النسيج اه الذي يباع باهظ الثمن واغلاها جاز بيعها. فتعلق بها نفع فتعلق بها نفع. واما بزر - 00:32:26

او بذره بزر دودة هي ولدها الصغار منها من اولادها فانها وان كانت او كأن المؤلف فيقول انها وان كانت في الان لا ينتفع منها لكونها صفيرة لكن لما كان مالها الى النفع فان الحكم بماها - 00:32:46

لابعنها. فنقول هنا بانه يجوز بيعها في تلك الحال لما يراد من نفعها في المستقبل وتسمية دودة القرز وبزره يأخذونه من بذر النبات وهو يعني ايش؟ لانه هو الذي ينبع به الصغار - 00:33:06

الاشياء التي تجعل اصلا لهذه النباتات فمنه الشق دودة القرز والبزر لانها صغارها التي منها تكبر وتشم وتعظم فاخذت منها هذه التسمية. فيقول المؤلف اذا دودة القرز وبزره. اه جاز بيعها هنا لماذا - 00:33:26

من انها داخلة في القيد الذي قيده المؤلف رحمة الله وهو انها مباحة النفع. من غير حاجة الا والفيل الفيل يجوز بيعه وشراؤه. وان كان غير مأكول اللحم. لكن لما كان - 00:33:46

كانت حاله كحال البغل والحمار. في الانتفاع به والاستفادة منه. فان بعض الديار لا يعرفون البغال ولا الحمير. وان ما يعرفون اه الفيلة ونحوها وعليها يقضون حاجاتهم وينتقلون ويحملون الاشياء ويرتفعون. نعم - 00:34:06

قالوا من ان حكمها واحد في جواز في جواز بيعها. في جواز بيعها. نعم. قال سباع البهائم التي تصلح للصيد فسباع البهائم كال فهو والذئب ونحوها ما دام انه يتعلق بها نفع فانه - 00:34:26

ايش؟ يجوز بيعها يجوز بيعها لان الصيد منفعة مقصودة فبناء على ذلك ما دام انها لا منفعة مباحة جاز جاز البيع في تلك الحال. قال الا الكلب. فاستثنى الكلب من سباع البهائم لماذا؟ لمجيء النص به لمجيء النص به فان النبي صلى الله عليه وسلم - 00:34:51
نهى عن الكلب. او عن ثمن الكلب نهى عن ثمن الكلب آآ وهذا يعني يأتي على قول الحنابلة في هذا الكلام على السنور. او فقط هل يجوز بيعه وثمنه او لا - 00:35:20

الحنابلة قالوا بجواز في مشهور المذهب ان ذلك جائز ايش بيع القط فيقولون انه جائز مع انه جاء الحديث في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السن نوغ فحملوا - 00:35:48

ذلك على ما ليس بملك او نحوه. من اين اخذوا جواز البيع من اين اخذوا جواز البيع قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت امرأة النار في هرة. في هرة لها حبستها لا هي اطعمتها - 00:36:07

ولا هي جعلتها تأكل من خشاش الارض ما وجه الاستشهاد بهذا الدليل ايه نعم قالوا هرة لها فاللام لام الملك. فدل على انها شيء يملك. وما دام انها تملك فهي مال. فبناء على - 00:36:30

صح بيعها وحمل الحديث على هذا. لكن هنا من جهة النظر الى ان القول بصحة البيع في الكلب اولى من القول بصحة البيع في القط. لان الكلب جاء في الادلة ما يدل على انه يمكن الانتفاع به في بعض الاحوال - 00:36:53

وتعلق ذلك بالادلة كلب الصيد وكلب الماشية نحوها المزارع فاذا اه هنا يعني اه يمكن ان نقول من ان اه اه استثناء الكلب هنا لمجيء الحديث به اه قولهم في زمن السنور يعني قد يعترض به على ثمن الكلب فيكون اه الذي يظهر الحق - 00:37:13
الحاقد السنور للكلب في منعها جميعا. لان حديثه صريح في دلالته في الداللة على المنع من ثمنها. فما يكون من تملكها او الانتفاع بها ذلك له وجه وما يكون من بيعها له وجه اخر قد جاء الحديث صريحا في المنع منها - 00:37:45

وهذا اصح في اه اتباع او اه في الجمع بين النصوص والافادة منها. لانه وان دل على ملكية فان الملكية قد يكون سببها الحيازة قد يكون سببها البيع والشراء. فدل الشرع على - [00:38:05](#)

ان البيع والشراء ممنوع فيها فبقي انه يمكن ان تملك او تحارز فيكون ذلك على سبيل التجوز او على سبيل الحيازة ونحو ذلك فاذا هنا يكون الكلام على الممنوع من بيع الكلب والمنع من بيع اه سنه ونحوه. قال - [00:38:25](#)

فيقولون من ان الحشرات لا نفع فيها. فبناء على ذلك لا يجوز بيعها. لا يجوز آآ بيعها فما لا فائدة فيه لاما؟ لما يباع؟ وان كان الحنابلة يستثنون من هذا ما فيه نفع - [00:38:45](#)

فيقولون الا ايش؟ علقا لمص الدم. تعرفون العلق ولا ما تعرفونه تعرف هي ديابي ما النفع فيه عندكم في بلادكم المفروض اذا كان عندكم تعرفوه جيدا فكيف يكون ثم ماذا تكون - [00:39:05](#)

هي دودة صغيرة جدا. واذا امسكت بالانسان لم تكد ان تفلته. فاذا مصت الدم تكون مثل الاصبع من كثرة ايش؟ اه الدم الذي اخذته. وهي موجودة في بلاد الهند كثير. في اه بعض بلاد - [00:39:41](#)

الاستوائية اه مثل اه ايضا افريقيا ونحوه. وهذه من اين اخذوا بجواز بيعها لانها تتخذ علاجا فبيؤتى الى المكان الذي فيه اه قذى او نحو ذلك فتجعل عليه فتمص الدم الذي فيه فيكون باذن الله سببا لحصول النفع - [00:40:01](#)

قالوا ومثل هالديدان التي تتخذ لصيد السمك. لان هذه منفعة مقصودة. من صيد السمك فيجوز بيعها واذا تجدد للناس اه انواع من الاستفادة من هذه الحشرات تجدد جواز بيعها تجدد جواز - [00:40:25](#)

بيعها وفي مثل هذا يقول الفقهاء آآ الا بومة شبابا. تعرفون بومة شبابا ولا ما تعرفونها لانكم يعني انا في تصوري انكم لو اه يعني وقوتهم عليها يمكن يكون فيها اشكال. ايش تعرفها يا ابو متشر يا باشا - [00:40:47](#)

البومة تتسلط على العصافير في الليل فتأكلها. فاذا جاء النهار البومة لا تستطيع ان تتحرك. فتأتي العصافير فتنقبها فتباع البومة للصيادين حتى يجعلوها تمثلا فيربطوها ونحو ذلك حتى تأتي العصافير فيصطادوها - [00:41:07](#)

فيقول الفقهاء ان جعل البومة شباشه يعني اه هذا جائز لان فيها نفر. وان كان بعض الفقهاء يعني يمنع في ذلك او يمنع من ذلك. فعل كل حال هذا بيان لبعض الاشياء. اه لما ذكرت بعض هذه الامثلة واحتاجنا للتفصيل وخرجنا - [00:41:35](#)

اما اه اختصر عليه المؤلف رحمه الله لان هذه امثلة واسعة ولابد من الاتيان على بعضها حتى تتضح للانسان الصورة واه لما ذكرنا ان باب البيوع باب واسع وربما لا يكون فيه ضابطا اه يتحقق من كل وجه - [00:41:57](#)

نحتاج الى اكثر من صورة متعددة في بعض المسائل لزيادة لزيادة التوضيح فيها. نعم نعم حتى ولو كان يربى لك كلب صغير ولذلك يقول الفقهاء بجواز تربية الجiero لانها لا يمكن اصلا تربية تعليمها الا - [00:42:17](#)

وهو صغير فيمكن اقتناوه بغير البيع ونحوه. وربما لا يكون مطلقا الى ذلك بعض اهل العلم يعني يتكلمون على جواز بذل الثمن ويكون ذلك مقابل التعليم لا مقابل الكلب نفسه. هذا يعني فيه شيء من يعني النظر - [00:42:46](#)

قال والمصحف فعند الحنابلة رحمهم الله ان المصحف اه مما لا يجوز بيعه وهو مشهور مذهبی عند الحنابلة واصل ذلك ان علته علة منفصلة ليست فيما ذكره المؤلف من بحال من الاحوال. ولاجل - [00:43:15](#)

هذا كان كما ذكرنا قبل قليل انه لو ذكرها في غير هذا الموطن لكان اولى ولانه يشعر بذلك من ان المصحف عين ليست بمباحة النفع وكل هذا مما يعني لا يكون مناسبا. وهذا كله لا يكون مناسبا. الفقهاء الحنابلة - [00:43:39](#)

بعدم بيع المصحف لكن ليس من جهة آآ هذه العلل التي ذكرها الفقهاء هنا ولكن ذكروا له علة تختص به فلو ان المؤلف رحمه الله ذكر بيع المصحف في آآ الفصل الذي عقده لبعض البيوعات التي لاجل - [00:44:04](#)

بامر خارج عنها ليست لامر متعلق بحقيقة لكان او لا. حتى يعني من جهة دخوله بين هذه اشياء ليس بمناسب ومن جهة اخرى ايضا وجود تحت هذا الشرط غير مناسب. لانه يعني قد يفهم منه ان - [00:44:24](#)

ان المصحف عينا ليست مباحة النفع ولا لا؟ فيكون في هذه الحال يعني فيه آآ ازرعهم بكتاب الله جل وعلا. وان كان هذا ليس

مقصودا للمؤلف رحمة الله ولا للفقهاء اجمع. وقد ذكرها غير واحد على هذا النحو في هذا - [00:44:44](#)
لكن يجب ان انت ان نبعد حتى ما يمكن ان يكون من الوهم في هذا الباب تعظيمها لكتاب الله جل وعلا آما وجهه آآ عدم صحة بيع المصحف عند الحنابلة رحمة الله تعالى انهم يقولون ان - [00:45:04](#)

طبعا جاء عن احمد قال لا بانه لا يبيح لا اجد رخصة في بيع المصحف ابدا وقال فجاء اصل ذلك ما جاء عن ابن عباس ان ابن عمر قال وددت ان الایدي تقطع في بيع المصاحف - [00:45:24](#)

فمنعوا من بيع المصاحف قالوا لأن هذا فيه امتحان لها. لأن البيع والشراء هذا يرخص ثمنه وهذا يغلي ثمنه ونحو ذلك هذا نوع من الامتحان فإذا رأيت مصحفا مثلا بثلاثة ريالات وسلعة بازاءه او بجواره تساوي مئة ريال وليس بشيء بالنسبة اليه - [00:45:44](#)
هذا يعني فيه شيء ويوم يرتفع ثمنه يوم يزهد الناس في شرائه ولا يعطونه ثمنا كل هذا من ابتدالك فلأجل ذلك يعني آآ جاء عن الصحابة المنع منه. لكن آآ من جهة أخرى ان - [00:46:09](#)

القول بعدم صحته اه بيعه يفضي الى محذور من جهة أخرى وذلك انه يفضي الى عدم انقطاع الناس لكتابة المصحف والاشتغال بطباعته ونحو ذلك. وإذا لم يستغف الناس باعهه وكتابته ونحوه افضى ذلك الى قلة وجوده بآيدي الناس. فيمنع من التبعيد لله بقراءة القرآن - [00:46:31](#)

والاستفادة منه ونحو ذلك. ولهذا كانت الرواية الثانية عند احمد وهي التي عليها العمل عند الناس قاطبة في هذه الازمان صحة البيع فيه. لما يفضي به او لما يفضي الى مصالح كثيرة - [00:47:01](#)

ولأن العلة التي ذكروها وان كان لها وجه من جهة لكن آآ ما يعلم من عظم اجازة بيعه ان اعظم فلذلك قيل بها. ولما كانت المسألة مسألة اجتهاد ليس لها مرد الى النص نظر في اقرب الامر اه مصلحة واظهاره نفعا. فكان جواز بيعه - [00:47:21](#)
وحلوا المعاوضة عليه. سواء قلنا وهذا يعني اولى من ان المعاوضة اه راجعة الى هذه الاوراق كالجلود والاحبار التي في نعم. اه فإذا ما يتعلق بالمصحف قال المؤلف بعد ذلك والميّة يحرم بيعها وهذا جاء في - [00:47:51](#)

حرمت عليكم الميّة والدم. ولحم الخنزير. اه هذا دال دالة صريحة على اه بيع الميّة النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعه الميّة كما في الحديث الذي في الصحيح - [00:48:24](#)

وهذا يكاد يكون او هو محل اجماع بين اهل العلم ان الميّة لا يجوز بيعها ان الميّة لا يجوز اه بيعها ثم قال المؤلف رحمة الله والسرجين النجس والادهان النجسة ولا - [00:48:50](#)

متنجسة لو قال اه السرجين النجس المقصود به ايش في كل النسخ عندكم كذا النجس. السرجين النجس ها. والادهان. والمتنجسة ولا المتنجسة ها هنا الادهان ان اه يعني ممكن ايضا تكون اه على كل حال - [00:49:10](#)

بالسردين النجس يقصد بالسرجين النجس ما هو هو الزبل السماد الذي يسميه الناس السماد ونحوه. اه وهنا المقصود بالنجس والادهان النجس يعني ان تكون نجسة العين. ان تكون نجسة العين. فلو كانت مثلا شحم اه - [00:49:55](#)

ميّة وهذا نجس او متنجس عينها نجس لا يمكن تطيرها. نعم. اه مثل ذلك مثلا من حيوان غير مأكول اللحم فانه يكون المتنجسة مثل ايش؟ لو كان دهن ودكا لبهيمة الانعام - [00:50:20](#)

لكن وقعت فيه فارغة. فان النبي صلى الله عليه وسلم آآ يستدعي الفقهاء وان كان مائة فلا تقربوه. لانه تنجس. فصار نجس فهذا وان كان عينه اصلها ظاهر لكنه تنجس بوقوع النجاسة فيه بوقوع النجاسة فيه. قد ذكرنا فيما مضى في باب ازالة - [00:50:45](#)

النجاسة ايش؟ المائعات غير الماء بما تنجس. هل هو بوقوع النجاسة فيها؟ او بتغيرها بالنجاسة؟ وما الذي يجب اه في ذلك على ما مر فيما مضى. فالمؤلف رحمة الله يقول من ان السردين النجس والادهان النجسة - [00:51:05](#)

ايش؟ كلها لا يصح استعمالها. ما وجه ذلك نعم وجه ذلك عندهم انها ايش؟ ملحقة بالميّة انها ملحقة بالميّة فانه في الاصل انه لما قلنا من ان العين مباحة النفع فان هذه قد يكون فيها نفعا. وهي طريق - [00:51:25](#)

سباح فقالوا من انها ملحقة بها ولما سئل اغایة شحوم الميّة يستصبح بها ونحو ذلك؟ قال لا هو حرام وان الله اذا حرم شيئا حرم

نمنه فاخذوا من ذلك حرمة اه فهذه الاشياء النجسة. لكن يشكل على هذا بعض ما ذكروا انه - [00:51:59](#)

نعم فانه محرم ومع ذلك قالوا بصحبة بيعه فماذا يجيبون عن ذلك ها سيد تحتاج الى شيء من البحث ذكروا فيها علة لطيفة في الكلام على هذا الحديث فلعلكم تراجعونه وتأتون به. ومحل يعني يحتاج الى تحذير القول فيه. فمن يراجعه؟ ومن ليس عنده اختبار -

[00:52:26](#)

عندك اختبار سيء فوجتها فرصة للي ما عنده اختبار تأتي به. اه فإذا اه هذا يعني سنحتاج اليه. من جهة النظر من جهة النظر ان القول - [00:52:57](#)

النجس والادهان النجسة ان الحاجة كانت اليها اكثر مما سواها يعني اكثر من الحشرات و اكثر من العلق لمص الدم واكثر من غيره. لكونها حاجة الاستصحاب في ذلك الزمان حاجة ملحة. وهم لم يجعلوا - [00:53:18](#)

العلة هي الطهارة والنجاسة فقولهم هنا يحدث شيئا من الاستشكال. طبعا كما ذكرناهم الحقوقها بالميتة. والميتة مجمع على عدم الانتفاع بيعها فبناء على ذلك الحقوقها بها لانها يعني اقرب ما تكون الى الميتة في احوال كثيرة. وان كان - [00:53:38](#)

يعني اه بعض الفقهاء كالحنفية وغيرهم قالوا من ان لا اشكال في صحة بيعها و كانوا يعني زادوا في ذلك فقالوا الناس يتباينون بها فكان يا جماعة في صحة بيعها. فالحقيقة هذا يشكل على اصل الحنابلة. القول هذا يشكل على اصل الحنابلة - [00:54:02](#)

قول من تكون مباحة النفع على قول الشافعية وبعض الفقهاء ان تكون طاهرة العين لا يشكل عليها كثير من هذه الاشكال ويعنونها ترد المسألة هناك. لكن تشكل عليه اشياء كثيرة يمكن اه اجازة بيعها وجرى ما يدل على اجازته. اه من تلك الجهة. لكن - [00:54:22](#)

من جهة المعنى الذي قرروا يطرد عليه الاذان. اه اما على قولنا هنا فانه الامثلة التي ذكروها ذكروا ان مباحة النفع وذكروا اشياء نجسة واباحوها ثم لما جاءوا الى هذا وفيه نفع مباح لم يجيئوه - [00:54:42](#)

انا عندي فيها شيء من الاشكال فاما كان عند احد منكم فائدة فيها فلا يدخل علينا بذلك وتحتاج الى النظر هو اقرب ما قالوا انها الى او لانهم الحقوقها بالميتة - [00:55:02](#)

نعم في الشاي عندك يعني هذا من جهة يعني انه اذا تصاعدت او تطابرت اجزاءها انها تنفس هذا ممكن يعني لكنه يعني هذا يمكن ان يكون نعم قال ويجوز الاستصحاب بها في غير مسجد. الاستصحاب يا في غير مسجد لا - [00:55:17](#)

انه يفضي بذلك الى دخول النجاسة الى المسجد وانتشارها فيه فبان يأتي ذلك قالوا من انها لا تصح في المسجد واما ما سواه آآ يجوز فرقوا هنا بين ايش؟ بين الانتفاع وبين - [00:55:59](#)

وبين البيع والشراء. فالبيع والشراء عندهم ممنوع لكن بباب الانتفاع آآ اوسع يجعلوه جائزا آآ في تلك الحال وهذه طريقة ابن تيمية رحمه الله انه جعل الانتفاع بالنجاسات يعني بابه واسع فاباحه في تلك في - [00:56:17](#)

هذه اه او في مسائل كثيرة او وسع الكلام فيه. حتى ولو كان الشيء نجسا. نعم. كم بقي من ثلاث دقائق اقترح احد الاخوان علينا اقتراح يعني ان ننتهي قبل بثلاث دقائق حتى لا - [00:56:37](#)

انحرج من اراد ان يخرج للصلوة في مسجد اخر فيوافق آآ الحديث آآ اما هذا فقد عصى ابا القاسم ما دام اننا وقفنا عند موقف وآآ يعني ايضا الحاجة الى هذا آآ او هذا الاقتراح في محله فنقف عند هذا - [00:56:57](#)

القدر واذا كان في اسئلة نسمع آآ ونكمel درس الاخر بعد الاذان باذن الله جل وعلا والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد نعم كيف الاعمى اليس جائزة تصرف؟ مكلف؟ اه جائزة التصرف نسينا ان نقول ان جائزة التصرف هو البالغ - [00:57:17](#)

عقل الرشيد البالغ العاقل الرشيد اذا لم يكن عاقلا لم يصح بيعه. اذا كان كالمحجون ونحوه. والصغرى ايضا ليس بباله. فلا يصح بيعه. والرشيد يخرج فمن كان سفيها فلا يصح اه بيعه. نعم ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما. وارزقوهم فيها - [00:57:52](#)

دل على انه لا يصح بيعه. فمن هذا اخذوا مسألة آآ او اختبار جائزة التصرف انه من توافرت فيه هذه الشروط اعمى كذلك يعني هو جائز التصرف عاقل كبالغ وغير سفيه فيصبح بيعه وشراؤه - [00:58:18](#)

في هذه الاحوال لكن سياطي اذا اه العلم بالمبيع فما دام اننا لم نجعل الرؤية متمحظة في تحقيق ذلك الشرط بل هو بالرؤبة او بالوصف الذي يصح في السلام فبناء عليه يصح - [00:58:38](#)

يعلم منه ان الاعمى او الاكفاء في بعض الاحوال اكتر ادراكا من المبصرين. نعم في شيء اخر؟ نعم يا مصطفى سرجينا هذا الزبل فضلة الانسان ونحوها من الاشياء التي تباع مثلا تجعل آآ - [00:58:58](#)

سماذا للزرع ينتفع به حتى يقوى عوده ونحو ذلك. تعرف هذا ايه نعم يوجد كيف جائزة يعني قادر يحسن البيع والشراء؟ ايه نقول الاصل هو عدم الاصل على ما ذكرنا انه لا يصح بيعه ولا شراؤه لانه ليس ببالغ ولان الاصل والاكثر ان مثل هؤلاء - [00:59:26](#) ويغبنون حتى ولو كان عنده ادراك في بعض الاحوال فانه لا ينفك ايضا عن تلابع بعض المتابعين بهم وقدرتهم على السيطرة عليه فبناء على هذا نقول بعدم الصحة. لكن الاشياء البسيطة يستثنى منها. اذا اذن له فهذا محل نظر. فاذا كان الامر كما - [01:00:06](#) فيمكن ان يؤخذ بقول الحنابلة اه كما هو مشهور المذهب فيصح والحال هذه. نعم - [01:00:26](#)